الفواعل غير الدولية: مقاربة في المسببات والأدوار

Non State Actors: an Approach to Etiology and Roles

نهاد رحمين

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1 ، الجزائر، rahmine.nehad@mail.com

عتيقة كواشي

مخبر الأمن في منطقة المتوسط،جامعة باتنة1، الجزائر، atika.kouachi@mail.com

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 **تاريخ القبول:** 2021/05/01 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تركز هذه الدراسة على مسألة في غاية الأهمية ناتجة عن إفرازات النظام العالمي هي الفواعل غير الدولية التي نقوم بالبحث فيها لإبراز محفزات ومسببات ظهور هذه الفواعل في الساحة الدولية والتدقيق في المفهوم ثم فحص أدواره خلال التفاعل الدولي، عبر دراسة الاشكالية: ماهي الأسس المعرفية للفواعل غير الدولية وكيف تؤثر في العلاقات الدولية؟ والقائمة على فرضية أن انخراط الفواعل غير الدولية في التفاعلات الدولية يزيد من تأثيرها ويعزز دورها في النظام العالمي. من خلال الدراسة توصلنا إلى أن العولمة الاقتصادية وسيطرة الأسواق، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وتزايد مستويات التفاعل الدولي، فضلا عن التغيير في بنية النظام الدولي من مسببات ظهور الفواعل غير الدولية، أما تحليل الأدوار والتأثير أظهرت لنا امتلاك هذه الفواعل لسلطة وفعالية تمكنها من ممارسة الضبط على كل المستويات.

الكلمات المفتاحية: *الفواعل غير الدولية؛ الاقتصاد؛ الأسواق؛ العولمة؛*

Abstract:

This study focuses on the very important issue resulting from the secretions of the world order, namely, the non-state actors that we are researching to highlight causes of the emergence of these factors , to scrutinize the concept and then to examine its roles during international interaction, through the study of the problem: what are the knowledge bases of non-state actors and how do they affect international relations? It is based on the premise that the involvement of non-international groups in international interactions increases their impact and enhances their role in the global system. Through the study we found that economic globalization and market control, the information and technological revolution , as well as the change in the structure of the international system are the causes of the emergence of non-international factors, but the analysis of roles and influence has shown us that these factors have an authority and effectiveness that enables them to exercise control at all levels.

Keywords: *Non-State actors; Economic; Markets; Globalization;*

* المؤلف المرسل: الاسم واللقب، rahmine.nehad@gmail.com

مقدمة:

بعدالتحول الذي شهده حقل العلاقات الدولية وتراجع الطرح القائل بمركزية الدولة في العلاقات الدولية، ووحدا نيتها، بفضل تنامي التفاعلات العبر وطنية على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي بين الأفراد، المجتمعات والدول، هذا الوضع أسفر عن بروز فواعل جديدة وأدى إلى ترابط العلاقات أكثر وتعقدها.

استقطبت هذه الفواعل اهتمام العديد من المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية وأسفرت عن الكثير من للدراسات والبحوث في تأثيرها على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، وعلاقتها بباقي الفواعل غير أن بعض الاتجاهات المتمركزة حول الدولة ترفض الاعتراف بهذه الفواعل وتعتبرها مجرد قضايا وجهات، لذلك نقوم في هذه الدراسة بتسليط الضوء على الاشكالية التالية: **ماهي أهم الأسس المعرفية للفواعل غير الدولية وكيف تؤثر في العلاقات الدولية**؟ للإجابة عن هذه الاشكالية نقترح الفرضية التالية:

-تأثير الفواعل غير الدولية منوط بمدى انخراط هذه الفواعل في التفاعلات الدولية.

لفحص الفرضية والاجابة على الاشكالية نتبع المنهج التحليلي وذلك بتجميع البيانات المتعلقة بمفهوم الفواعل غير الدولية من أجل إبراز محفزات /محركات ظهور هذه الفواعل كلاعب على الساحة الدولية والتدقيق في المفهوم ثم التأكيد على الأدوار التي يقوم بها خلال التفاعل الدولي.

1. محفزات/مسببات ظهور الفواعل غير الدولية في الساحة الدولية:

ساهمت العديد من العوامل في بروز الفواعل غير الدولية إلى الساحة الدولية التفاعلات الدولية والتحولات الطارئة على النظام الدولي في بناه وسياسته وأفكاره إلى ظهور لاعبين جدد لهم القدرة على التأثير وتوجيه سياسات الدول الدولية في اتجاه معين وما كان ذلك ليتأتى لولا مجموعة من المحركات التي تسببت وحفزت على ظهور الفواعل غير الدولية في العالم السياسي نبرز هذه المحركات فيما يلي:

أ. **العولمة الاقتصادية**: هيمن تفكير السوق الحرة على العقدين الماضيين، واستفادت العديد من الشركات الكبرى من العالم متعدد الأقطاب من الفرص لتكديس رأس المال وتطوير الوصول العالمي وتحديدا سمحت العولمة أيضا للشركات من الجنوب العالمي بأن تصبح بارزة في جميع أنحاء العالم ومن الأمثلة المعروفة شركة "**تاتا**" الهندية وشركة "**هواوي**" الصينية .(Wijninga، Thew، و Jan Harku، 2014,p.146) ،تم تركيز قدر كبير من الاهتمام على الدور الرسمي للسوق والجهات الفاعلة أو المؤسسات القائمة على السوق(Hall & j.Biersteker,p.6) ، انفتاح دولة نامية كبيرة مثل الصين والهند صارت العولمة أساس زيادة الفاعلين غير الحكوميين سيما في المجال الاقتصادي، أي الشركات متعددة الجنسيات وقد أدى ذلك إلى إنشاء منظمات وشبكات مؤسسية أكثر تعقيدا عبر الحدود الوطنية، والتي ثبت أنه من الصعب حكمها من خلال الوسائل الحكومية الدولية التقليدية، ولكنها تؤدي في حد ذاتها إلى ظهور أشكال جديدة من الإدارة عبر الوطنية وتخلق مخاطر لا يمكن احتواؤها في سياق وطني. على سبيل المثال تداعيات الحوادث النووية أو التشتت العالمي لمنتجات النفايات الحيوية والنانوية. يسمح تنقل رأس المال للصناعات الملوثة بالانتقال إلى بيئات تنظيمية أقل صرامة، وبالتالي تقويض السياسات البيئية المعمول بها، المشاعات العالمية، مثل البيئة البحرية

والغلاف الجوي العالمي، يتم استغلالها أو تدهورها، مع انتشار المسؤولية عن الضرر البيئي في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، والقدرة على التعامل مع المشاكل العالمية المشتركة بين العديد من الجهات الفاعلة(Falkner, 2011,p.11)

ب. **اللا تواسق في المعلومات: information asymmetries**

الحصول على المعلومة المناسبة في الوقت المناسب حيوي جدا بالنسبة لمساعي تحقيق المصلحة للأطراف الدولية وغير الدولية ، لكن النفاذ للمعلومة من جهة أخرى ليس متاحا بالقدر نفسه لكل الفواعل ، فهناك نوع من اللا تواسق asymmetry (زقاغ 2009،ص.117) ، الذي يسهل ظهور الفواعل غير الدولية حيث تنتج العولمة تحولات في طبيعة وشكل التنظيم السياسي العالمي، يرى جيمس روزنو أن الفاعلين خارج السيادة sovereignty –free actors تقوى ،وتجاوز الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية مخترقة تماما بفضل تقانات المعلومات التي لا تعرف لها الحدود (عنتر 2002،ص.80)، حيث تخلق العولمة أنواعا جديدة للعمل السياسي العالمي خارج منتديات صنع القرار المتمركزة حول الدولة، من خلال تقليص المساحات السياسية العالمية وتسريع عمليات الاتصال والتفاعل. وتمكن الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من التفاعل والتواصل والتحكم في ظل ظروف معينة ، وبالتالي فإن التوسع في شبكات السوق العالمية يعزز قوة الشركات متعددة الجنسيات ، لكن يعتمد نجاح الأعمال على الحفاظ على سمعة الشركة، لأن النشاط عبر الوطني من قبل مجموعة المستهلكين والناشطين السياسيين يمكن أن يوفر مصدرا موازيا للقوة الاجتماعية العالمية ، وبهذا المعنى فإن العولمة جزء كبير من الحل ، يمكن العثور على المحرك الثالث وراء تحول الحوكمة العالمية في نمو عدم تواسق المعلومات بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية .

إن توسع مشاكل العمل الجماعي collective action العالمي ونمو الاعتماد المتبادل الذي شدد عليه كل من keohane و ney ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن (منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحؤول دون سقوطها في يد جماعات متطرفة ، ..)، البيئة(مكافحة تلوث المحيطات والهواء والحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض،....)، التجارة(تحرير الأسواق، وتسوية الخلافات التجارية وتنميط معايير الإنتاج، ....) والصحة (محاصرة الأوبئة العابرة للحدود مثل السارس، وأنفلونزا الطيور وحتى الايدز،.....)، (زقاغ 2009 ،ص.116) والآن فيروس كورونا أو كوفيد 2019 بمختلف أنماطه وطفراته. يمكن تحديد عدة أنواع من عدم تواسق المعلومات ، قد يكون للفواعل غير الدولية ميزة في امتلاك المعرفة العلمية لإنشاء علاقات سببية بين النشاط البشري والأضرار البيئية وتحديد الأشكال المناسبة للتدخل ..فالفواعل غير الدولية هي التي تمتلك المعرفة الهامة ولها القدرة على بدء التغيير على المستويات المناسبة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي(Falkner,p.12، 2011).

ج. **الثورة التكنولوجية**: يسمح التحسين المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتمكين المجموعات من تنظيم نفسها محليا، وطنيا، وعالميا لأغراض التمويل، التسويق والتسوق، النشر. حيث لاحظ أحد المراقبين " أن تطوير تقنيات الاتصال، على وجه الخصوص يسمح بتنظيم أفضل للمنظمات غير الحكومية وتنسيقها في جميع أنحاء العالم، ومناصرة أكثر فعالية. كما يمكن للتكنولوجيا أن تحرض على التغيير الاجتماعي مثل الثورة التي قادتها الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول في الفلبين 2001والتي أسقطت الرئيس استرادا وبالطبع ثورة مصر عام 2011 التي شهدت الإطاحة بالرئيس مبارك والتي لعبت فيها الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت مثل

Facebook دورا أساسيا. كما تسمح تكنولوجيا المعلومات للفواعل العنيفة (الإرهاب والجريمة المنظمة) بالأخذ بنفس الفرصة التكنولوجية والمعلوماتية. (Wijninga، Thew، و Jan Harku، 2014,p.147) أدت التغيرات التكنولوجية في أواخر القرن العشرين إلى تسريع فصل السياسة الدولية عن الدول القومية ونمو الشبكات متعددة الجهات الفاعلة، تشمل التغييرات التكنولوجية الحاسمة نمو تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، خاصة الانترنيت وكذلك الاتصالات الهاتفية الدولية، التي أصبحت أداة لا غنى عنها للشبكات عبر الوطنية. وقد ساهمت سهولة استخدام هذه التقنيات، وانخفاض تكاليفها في نمو مشاركة الفواعل غير الدولية في الحوكمة البيئية العالمية كما هو واضح في حالة تغير المناخ، التنوع البيولوجي والتلوث البحري وتلوث الهواء ومخاطر التكنولوجيا. يعد الاتصال السهل والرخيص عبر الحدود مكونا أساسيا في إنشاء ترتيبات الحوكمة عبر الوطنية، تمكن صور الأقمار الصناعية وقواعد بيانات الانترنيت والبريد الالكتروني والمهاتفة، من مراقبة سلوك الدولة والشركات وقياس التزامها بالمعايير، وهكذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا لا يتجزأ من الحكم عبر الوطني خارج نظام الدولة.

د. **بنية النظام العالمي**: العامل الأول هو ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب: وبالتالي وجود مراكز قوة ونفوذ متعددة يخلق مزيدا من فرص الظهور لهذه المراكز، حيث تلعب الجهات الفاعلة دورا دوليا أو حتى عالمي مثلا أثناء الحرب الباردة واجهت الشركات الكبيرة عقبات عند العمل في البلدان التي تنتمي إلى تأثير القوة العظمى الأخرى، نادرا ما توجد مثل هذه القيود اليوم. ونظرا لانخفاض القوة النسبية للدول الفردية فهي أقل قدرة على التحكم في أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية وما الارهاب والجريمة المنظمة إلا مثال فقط. (Wijninga، Thew، و Jan Harku، 2014,p.46)

يجب مراعاة الأفكار والمعايير السياسية المتغيرة، لا يعكس التحول في الحوكمة العالمية نحو مشاركة أكبر للفواعل غير الدولية حقيقة ازديادها وزيادة بروزها فحسب بل يعكس أيضا المفاهيم المتغيرة للعلاقة بين السوق والسياسة، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، كنتيجة فإن صعود التفكير النيوو ليبرالي بتركيزه على الأسواق ذاتية التنظيم، الترابط الحر للأفراد في المجتمع والقيود المفروضة على سلطة الدولة يمكن أن ينظر إليه على أنه غذى هذا التغيير الفكري.

2. الأسس والبنى المعرفية للفواعل غير الدولية:

شهد حقل العلاقات الدولية الكثير من التغيرات التي طالت العديد من الميادين في الفترة التي تلي الحرب الباردة حيث نشهد على المستوى الاقتصادي عولمة الاقتصاد، حركة واسعة للتجارة الدولية ، أما على المستوى الاجتماعي، فقد حدث انخراط غير مسبوق في عالم المعلومات بسبب الثورة التكنولوجية أو ما يعرف بثورة الاتصالات والمواصلات أما على المستوى الفكري فقد طرأ تغير على العديد من المفاهيم مثل الأمن ، القوة، التنمية ...فضلا عن التغير الحاصل على المستوى السياسي حيث حدث شهد العالم تغيرا جذري في النظم، ميزان القوى ، وحتى على مستوى الفواعل حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية حيث ظهرت فواعل جديدة لها القدرة على التأثير في السياسات الدولية بما يخدم مصالحها مستقلة عن الدولة

الفواعل غير الدولية ليست ظاهرة جديدة إذ أن هناك عودة للخلفيات التاريخية وأسلاف الفواعل غير الدولية مثل مناهضة العبودية والحقوق المدنية والحركات المناهضة للاستعمار. (Arts ,p.7، 2005) ،فقد احتكرت الرابطة الهانزية التجارة على بحر البلطيق بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر ، وتأسست شركة

الهند الشرقية القوية عام 1600 وكان تمويل الأزياء الأوربية مساهما رئيسيا في السلام النسبي للدولة في القرن التاسع عشر، ويعود تاريخ الصليب الأحمر إلى ستينات القرن التاسع عشر، إلا أن ما يميز ويشكل الفواعل غير الدولية المعاصرة هو بيئة تشغيل غير مسبوقة حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى رفع سيطرة القضايا العسكرية والأمنية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث أتاحت العولمة الموارد المالية والسياسية والتقنية على نطاق أوسع وقيدت قدرة العالم المتقدم على وضع القواعد، كما أن التكنولوجيا ونمو الثقافة الشعبية العالمية توفر فرصا جديدة لحشد الدعم وتوصيل الرسائل (Council, 2007,p.4) . تكثر في الوقت الحاضر الكتابات والمقالات عن دور الفواعل غير الدولية في العلاقات الدولية، لكن هناك دراسات قليلة تتطرق إلى الكتاب الأوائل الذين ساهموا في إثراء المقاربات والمنظورات.

ترجع دراسة الفواعل غير الدولية أكاديميا إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات حيث لم يصبح نموذج الدولة المركزية state centric model ونموذج كرة البليارد billiard ball model لصاحبه arnolld wolfers من أهم الفواعل في الساحة الدولية وظهرت عدة نماذج مثل نموذج الشبكة العنكبوتية cob web model ل john burton في كتابه المجتمع الدولي الذي نشره سنة 1972 world society ونجد كذلك مساهمة جيمس روزنو سنة 1961في كتابه political sciences in a shriking world أي تقلص العالم نتيجة الثورة وتكنولوجيات الاتصال ، وفي سنة 1971 نشر كل من روبرت كيوهان keohane وجوزيف ناي ney مقالا في مجلة المنظمة الدولية بعنوان العلاقات عبر القوميات والعالم السياسي أكسبت لهما شهرة عالمية واسعة في العلاقات الدولية ، وفي سنة 1976 ظهر كتاب بعنوان شبكة العالم السياسي ، الفواعل غير الدولاتية في النظام الشامل ألفه r w man sbach والقائمة طويلة العالم قرية صغيرة تطرق إليها المفكرون السابقون بصيغ مختلفة ، إضافة إلى اسهامات أوراني ونج حول الفاعلين المختلطين 1972 وكذا إسهامات بادي وسموتس حول سوسيولوجية العلاقات الدولية المعقدة وأيضا أطروحة العصر الوسيط الجديد التي طورها هيدلي بول ،ومع انحسار دول الدولة ونمو العلاقات عبر الوطنية كتب keohane و ney " الترابط المعقد " (Ataman, 1989 ;p.42) 2003لمحاولة تفسير نمو الفواعل وتأثيرها في العلاقات الدولية، وما يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو الفواعل المسلحة من غير الدول . (مرابط 2008)

أ. مفهوم الفواعل غير الدولية: تجدر الاشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات تعبر عن الفواعل غير الدولية : الفواعل غير الحكومية ، الفواعل العابرة للقوميات ، الفواعل الخاصة ، الفواعل غير الدولاتية، الجهات الدولية من غير الدول، الجهات العابرة للقومية، الفواعل خارج السيادة،...إلخ

عرف Tomas- Feraru الفواعل غير الدولية بأنها "جميع جماعات الضغط الدولية غير الاحتجاجية واللا عنفية التي تسعى لتحقيق أهداف عامة وتسعى إلى التأثير على النتائج في الأنظمة السياسية الدولية ومن أمثلة ذلك جرين بيس الدولية ، اوكسفام الدولية، امناستي الدولية، WWFو , ,) PAX cristi (Arts, 2005 ;p.4)

هذا التعريف يستثني إجمالا الفواعل العنيفة والتي أصبحت من أبرز الفواعل غير الدولية في الوقت الراهن المؤثرة في السياسات الدولية.

أما جيمس روزنوJames rosenau ينعت الفاعلين غير الحكوميين "بالفواعل خارج السيادة sovereignty-free actors أي القوى الفاعلة (منظمات دولية غير الحكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية،

مؤسسات إعلامية). التي تجاوزت الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما، حيث أن هذا الاتجاه قد تبلور بفعل المعلومات التي لا تعرف لها حدودا "(بن عنتر 2002 ،ص.80)

يعرف جوزيف ناي وروبرت كيوهان الفاعلين العابرين للقومية "بأنها تتضمن الجماعات الخاصة أو حتى الأفراد الذين يستدعي عملهم في مجال السياسة الدولية تسهيلات مادية داخل الدولة، إلا أنهم ليسوا في حاجة إلى الحكومة من أجل ممارسة العلاقات الدولية إذ يتجه سلوكهم مباشرة إما إلى الفواعل الأخرى عبر القومية أو الحكومات الأخرى "(أدمام 2014 ، ص.72)

للوصول إلى تعريف دقيق للفواعل غير الدولية لا بد أن يحتوي التعريف على عنصرين أساسيين: (Paley, 2008,p.33)

- أي جهة فاعلة تشارك على المسرح الدولي أو تؤثر على التفاعل الدولي، ولكنها ليست جزءا من هيكل الدولة المحلي.
- أهم جانب هو أنهم فواعل استراتيجيون مستقلون لديهم تفضيلات كاملة وسلبية على النتائج واختيار أفضل الوسائل للحصول على مجموعة محددة مسبقة من النتائج ولها نفس السمات المشتركة التي يتمتع بها جميع الممثلين في نماذج نظرية اللعبة المشتركة.

ومنه يمكننا تقديم التعريف التالي: "الفواعل غير الدولية هي جميع تلك الفواعل الاستراتيجية من المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، المجموعات الابستيمولوجية، الأفراد، الفواعل المسلحة العنيفة (إرهاب وجريمة منظمة)، فضلا عن جميع الحركات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني التي تشارك في السياسة الدولية بشكل مستقل عن الدولة ولها علاقات وطنية وعبر وطنية وتؤثر في العلاقات الدولية من خلال نشاطاتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية".

مما سبق نستخلص مجموعة من السمات للفواعل غير الدولية التي حددها البروفيسور ريو اوسيبا من جامعة هيتو تسو باشي في ثلاث سمات :(kan)

أ- ينبغي للفواعل غير الدولية أن تتمتع بالقدرة المستقلة على تحديد أغراضهم ومصالحهم.

ب- ينبغي أن تكون لديها القدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية لتحقيق هذه الأغراض والمصالح.

ت- يجب أن تكون أفعالهم مهمة بما يكفي للتأثير على العلاقات بين الدول أو سلوك الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية في النظام العالمي.

ب. تصنيف الفواعل غير الدولية:

هناك العديد من المحاولات في تصنيف الفواعل غير الدولية تختلف من مفكر إلى آخر وذلك حسب المنظور أو المحدد المعتمد في التصنيف) الداخلية/خارجية)، (عنيفة/غير عنيفة)، (فواعل خاصة/فواعل المجتمع المدني)

الفواعل غير الدولية "هي كيانات غير ذات سيادة تمارس نفوذا وتأثيرا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا كبيرا على المستوى الوطني، وفي بعض الحالات على المستوى الدولي "بعض التعريفات النقابات العمالية، المنظمات

المجتمعية، المؤسسات الدينية والجماعات العرقية إضافة إلى ذلك تركز NIC-EURASIA GROUP على المنظمات والأفراد الذين هم فعلا غير دوليين أو يؤدون وظائف لا ترتبط عادة بالحكومات الوطنية.

الشركات متعددة الجنسيات: هي شركة خاصة يقع مقرها الرئيسي في بلد واحد ولها فروع في دول أخرى وتعمل جميعا وفقا لاستراتيجية عالمية منسقة لكسب حصة في السوق وتحقيق كفاءات التكلفة. ومع ذلك هناك شركات متعددة الجنسيات مملوكة للدولة مثل احتكار تصدير الأسلحة الروسي Rosonboronexport أو شركة النفط الصينية CNPC والتي قد تشارك أو لا تشترك في نفس الحوافز والأهداف مثل كيانات الدول

يعرف **arts** الشركات المتعددة الجنسيات بأنها أي منظمة تجارية واسعة النطاق تهدف إلى الربح ولها مكاتب أو وحدات إنتاج في العديد من البلدان حول العالم ومن الأمثلة: shell، BP، FORD، GM، Unilver، Mcdonalds، Micosoft،.....إلخ وهناك ما يفوق 65000 شركة عالمية عاملة في الاقتصاد السياسي الدولي بشكل عام (Arts ;p.4، 2005)

المنظمات غير الحكومية: هي منظمات خاصة، ذاتية الحكم، غير ربحية وطوعية، مناصرة موجهة للمهام والمصالح ودرجة كبيرة من التنوع في المبادئ، التأثيرات الخارجية، الإجراءات التشغيلية، مصادر التمويل والحجم الدولي مما يمكنها من تنفيذ المشاريع، تقديم الخدمات والدفاع أفكار محددة أو الترويج لها أو السعي للتأثير على السياسة. غير أن هناك منظمات غير حكومية تديرها الدولة GONGO والتي قد يتم انشاؤها من قبل الحكومات لكسب أموال المساعدات أو تعزيز مصالح الحكومة.

الأفراد: وهم الأشخاص الذين يمارسون قيودا على الأعراف ولهم القدرة على وضع القواعد وممارسة الاقتصاد السياسي أو لهم التأثير الفكري أو الثقافي على مسار الأحداث البشرية وتشمل الصناعيين ، المجرمين، الممولين النشطاء من المشاهير، الزعماء الدينيون، والمتخصصون يمارسون تأثيرهم عن طريق : المال ، الخبرة والسلطة الأخلاقية ، كما قد يتمتع بعض الأشخاص بسلطة وراثية (الأغنياء أو المشاهير) قد تتداخل هذه الفواعل وتكمل بعضها كأن تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم المشورة للشركات متعددة الجنسيات أو قد يترأس الأفراد شركة متعددة الجنسيات أو منظمة غير حكومية. (Council, 2007, p.2).

المجموعات الابستمولوجية: تعتبر كشبكات عالمية من الخبراء المشتركة في العديد من القيم والمعتقدات العلمية حول بعض القضايا السياسية (زياني و بن سعيد 2010، ص.97) فضلا عن اعتقاد بعض المفكرين أن المجموعة المعرفية تتكون من أولئك العلماء والباحثين الذين يتقاسمون النظرة الواحدة تجاه القضايا ويشتركون في تصور آليات وطرق البحث لحل المشكلات المرتبطة بها والموحدة على أساس أربعة خصائص: (لموشي و بخوش 2015، ص.217).

*مجموعة مشتركة من المعايير والمعتقدات المبدئية التي توفر الأساس المنطقي الموجه لصانع القرار والمؤسسة لأرضية علمية لأفراد المجتمع.

*تتقاسم المعتقدات المستمدة من تحليلها للممارسات المتسببة في مجموعة من المشاكل في المجال الخاص بها والتي تعتبر كأساس لتوضيح الروابط المتعددة بين الإجراءات المحتمل اتخاذها والنتائج المرجو تحقيقها.

*تشترك في مجموعة من المفاهيم للمعايير المحددة للتحقق من صحة افتراضات المعرفة التي تحوزها في مجال الخبرة والتخصص.

*كما أنها تشترك في مجموعة من الممارسات المتناسبة مع المشاكل ذات الصلة باختصاصاتها المهنية والمفترض منها العمل على تحقيق الرفاه للإنسان.

المجتمع المدني: هو تلك الشبكة المعقدة من الحياة النقابية الموجودة أسفل الدولة وعبر الحدود الوطنية، حيث لا توجد خريطة واحدة للمجتمع المدني عبر الوطني، فهي عملية مستمرة في الحركة، تتكون من شبكات عابرة للحدود من الاستراتيجيات والسلطات وتوضيحها "

وتعرف أيضا بأنها الكيانات العابرة للحدود وغير الحكومية، من خلال ارتباطها الوثيق بالأشخاص وتفاعلهم معهم، ممارسة التأثير على تطوير قواعد قانونية جديدة خاصة إذا كانت هذه القواعد مقبولة على أنها شرعية وموثوقة"..(Mertus, 2000 ,P.540)

أما أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci يرى أن المجتمع المدني فضاء للتنافس الاجتماعي فإذا كان المجتمع السياسي حيزا لسيطرة الدولة 'فالمجتمع المدني فضاء للهيمنة hogomony الثقافية والإيديولوجية التي هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل النقابات 'المدارس'دور العبادة 'الهيئات الثقافية المختلفة ولذلك دعا إلى تكوين منظمات اجتماعية ومهنية نقابية وتعددية حزبية لهدف اجتماعي يضع البناء الفوقي في حالة تلاؤم مع البناء التحتي وايجاد طريقة للتفاعل الحيوي بينهما. (العتبي 2009، ص.9) وكثيرا ما يعد تطوير مجتمع مدني قوي بمنزلة إستراتيجية للتغلب على التسلط السياسي وهو حاسم بالنسبة لمجمل آلية الدمقرطة لتعود الدراسات حول المجتمع المدني لتفسير حالة حركة التضامن في بولندا حيث كان أحد أهدافها في بداية الثمانينات تطوير تنظيمات خارجة عن سيطرة الدولة (Griffths, 0'Claghan, & C.Roach, 2002,p.368) .

فضلا عن ذلك بعد انهيار النظام الاشتراكي وحدوث العديد من المتغيرات في المفاهيم والأدوار وقد امتد المفهوم إلى المجالات الدولية كما تم الاعتراف بالتطور المتزايد للأعمال الطوعية عبر حدود الدول وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني العالمي الذي يمتد إلى العلاقات العالمية' وعولمة المجتمع المدني تنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية. أولا' الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضا ' التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية. ثانيا' قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعادا ومجالات عالمية' حيث أن العديد من المشاكل هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتستلزم نقاشات وأفعال منسقة عالميا. ثالثا' المقاربة الاستطرادية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي. (زياني و بن سعيد 2010،ص.ص.103-104).

الفواعل العنيفة من غير الدول (المسلحة): تعرف مبادرة جنيف Geneva Call الفواعل العنيفة من غير الدول بأنها " جماعات منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها، وتمثل هذه الجهات: الجماعات المتمردة، مختلف حكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كليا، ويشمل هذا التعريف كذلك حركات التحرر والمجموعات المصنفة على أنها إرهابية، وتلك التي تزعم أنها جهادية، ومجموعات الاتجار بالسلاح التي تتشارك في كونها تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة وتستخدم العنف. (أدمام، 2014 ،ص.72)

3. تحليل دور الفواعل غير الدولية في العلاقات الدولية

إن تحليل دور الفواعل غير الدولية من خلال نظريات العلاقات الدولية يظهر بين أقطاب هذه النظريات إلى درجة عدم الاعتراف بها كفواعل عند البعض، والتأكيد على أهميتها وتأثيرها في عالم يتجه يوما بعد يوم نحو العولمة الاقتصادية وهيمنة الفواعل الخاصة على الضبط الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. (زياني وبن سعيد 2010، ص.98)

أ. **الضبط السياسي**: تحصل الفواعل غير الدولية على سلطتها السياسية من فعاليتها في الدفاع عن حقوق الانسان أو المضي قدما في اللوائح الجديدة أو وضع أجندة المؤسسات السياسية، من أجل الحصول على فرصة لإحداث تأثير تحتاج الفواعل غير الدولية إلى التدخل في عملية صنع القرار الذي يريدون التأثير فيه بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكنهم القيام بذلك بعدة طرق، هناك العديد من الاستراتيجيات المميزة (الضغط، المناصرة، الرصد، الاحتجاج والمشاركة)

*يشير اللوبي إلى محاولات ضمنية وغير رسمية للتأثير على صانعي القرار. مثلا في أروقة الساحات السياسية، الدعوة لفتح طرق غالبا ما تكون مقبولة رسميا لنشر المعلومات، الآراء والأفكار في المجالات السياسية التي على أساسها يمكن لصانعي القرار تغيير أو تكييف تفضيلاتهم.

*المراقبة: من أجل "لعب دور الرقيب" من قبل الفواعل غير الدولية والتي تتضمن مراقبة الحكومات لضمان امتثالها لوعودها وسياساتها.

*الاحتجاج: النشر العلني أو معارضة بعض الأفكار أو المؤسسات أو الاجراءات، خارج المجالات السياسية الرسمية.

*المشاركة: تشير إلى كونها جزءا رسميا من ترتيبات سياسية، بصفتها صاحب مصلحة ذو صلة أو حتى كصانع قرار مشارك، يمكن من خلالها التأثير بشكل مباشر في صنع القرار. (Arts,p.14، 2005)

المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية والجماعات الدينية ومراكز الفكر والحركات الاجتماعية أو خبراء الجامعات لديهم رأي وسلطة في معظم القضايا العالمية التي تؤثر على المجتمع المدني ، إن التعايش مع لاعبين جدد يعني أنه يجب تطوير نوع جديد من العلاقات الدبلوماسية ، الفواعل غير الدول تتدخل وتتصرف في المجال الدولي وتشكل الأجندة السياسية وتقترح أساليب العمل ويبدو أن مصدر شرعيتها وسلطتها في التعامل مع الجهات الفاعلة التقليدية هو فعاليتها ذاتها، هناك العديد من الجوانب التي تتجاوز سلطة ونطاق الدول ، الدعوة العالمية لبعض المنظمات غير الحكومية تتجاوز المصلحة الوطنية الضيقة الأفق لبعض الحكومات، يمكنهم تطوير استراتيجيات للتأثير الفعال، في بعض المجالات يقودون التغيير ويقترحون صيغا أو نماذج للسلوك فقد حددت القاعدة شروط سياسة جديدة للأمن العالمي وحددت المنظمات غير الحكومية الأكثر نفوذا سياسات تعاون للدفاع عن حقوق الانسان.(Laporte, 2012, p.p.4-5)

ب. **الضبط الاقتصادي**: عندما يعلن قادة الدول أن "**قوى السوق العالمية** " تمنحهم مساحة صغيرة للمناورة أو اختيار السياسة المستقلة فإنهم يشاركون في بناء السوق على أنها موثوقة، إنهم لا يتنازلون عن ادعاءات المصداقية للسوق فحسب إنهم ينشئون سلطة السوق.

كما يهدف تصور السلطة الخاصة إلى السماح بإمكانية أن تمارس أسواق القطاع الخاص والجهات الفاعلة في السوق والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة عبر الوطنية والمؤسسات الأخرى أشكالا من السلطة الشرعية ، حيث نجد في القرن الحادي والعشرين العديد من مواقع سلطة ليست دولا أو قائمة على الدولة أو من إنشائها ، كتبت سوزان سترانج :" في حين أن الواقعيين تقليديا بالغوا في التأكيد على الهيكل السياسي فإن التغييرات في المعلومات والاتصالات والتقنيات المالية قد غيرت العلاقة الأساسية في أي اقتصاد سياسي أي العلاقة بين السلطة والسوق –الجهات الفاعلة الحكومية – مثل الشركات والمؤسسات الاجتماعية عبر الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تكتسب بشكل متزايد القوة في الاقتصاد السياسي الدولي، وإلى الحد الذي لا يتم فيه تحدي قوتها ، يتم إضفاء الشرعية عليها ضمنيا باعتبارها موثوقة. (Hall, p.6 و j.Biersteker)، على سبيل المثال: فإن بروتوكول كيوتو الذي ينظم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري ، سيؤسس أسواقا عالمية لتجارة الكربون بين الشركات والبلدان مثل هذه الأسواق التي تخلق فرصا للشركات للاستثمار في التقنيات منخفضة الانبعاثات ، لم تكن موجودة أصلامن قبل وغالبا ما يكون للسوق ميزات تنظيمية(Prakash 2003 , p.135)

ت. **الضبط الاجتماعي**: هذه الفواعل أصبحت مؤثرة في إجراءات وضع المعايير في المجالات البشرية، الحقوق، والبيئة حيث تشير الممارسة إلى أن التأثير الذي تمارسه في سن القوانين التقليدية آخذ في الازدياد، رغم أن هذا التأثير يكون غير مباشر فقد اضطلعت هذه الفواعل بدور هام من خلال الوعي المتزايد باستمرار الحاجة إلى استجابات منسقة للمشاكل العالمية، فكانت النتيجة تطورا نحو مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الدولية التي تساهم في شكل لامركزي في صنع القانون داخل المجتمع الدولي.(Wangner 2009 , p.15)

الفكرة هي في زيادة الوعي العالمي باحتياجات ومخاوف الناس إلى جانب انخفاض التسامح المتزايد للظلم أو المعاناة، حيث أصبح هذا الوعي حافزا للعمل الشعبي الموجه من خلال منظمات المجتمع المدني، هذه الدوافع قد أعطت قوة دفع لنمو الفواعل غير الدولية، التي تلعب دورا قيميا فيما يتعلق بجمع المعلومات ونشرها خاصة وأنها أصبحت فواعل موثوقة. (Wijninga, Thew, & Jan Harku, 2014 , p.147)

يرتكز دور الفواعل غير الدوليون في الضبط الاجتماعي على بناء المعرفة، انشاء المعايير وصياغة الخطاب في السياسة الدولية من خلال تشكيل ونشر القيم والمعايير وتشارك في تحديد سلوك الدول والمشاركين الآخرين في الساحة العالمية وذلك بالاعتماد على العناصر (السلطة الأخلاقية، الوصول إلى الإعلام وتأطير الخطاب).

*السلطة الأخلاقية: تتمثل في الحق المشروع الممنوح رسميا للوكيل في التحدث عن موضوع معين ويستند هذا الحق على الخلفية الأخلاقية، المعرفية ومصداقية ونزاهة الوكيل. مثال لمنظمة العفو الدولية سلطة أخلاقية بشأن حقوق الانسان.

*الوصول إلى الإعلام: في حال الرغبة في الاقتراب والاقناع وحشد الدعم بين قطاعات المجتمع الأكبر وايصال القضية إلى الرأي العام، تعتبر منظمة "جرين بيس " أشهر المنظمات من حيث التفاعل مع وسائل الاعلام.

*تأطير الخطاب: والخطاب هو مجموعة متماسكة من القيم المعايير الأفكار والمفهوم التي أنتجتها أو أعادت إنتاجها مجموعة من الفاعلين المجتمعيين لإعطاء معنى لممارسة معينة، ومنه فإن تأطير الخطاب السياسي من خلال الفواعل غير الدولية أي إعطاء معنى لظاهرة سياسية معينة كالاحتباس الحراري من خلال صياغة واستخدام مجموعات جديدة من القيم أو إعادة بعث مفاهيم وأفكار سابقة، حيث يؤسسون هذا الخطاب على القيم الاجتماعية والمعايير الصارمة باستخدام الكلمات الطنانة والشهادات (Art, p.p.17-18، 2005)

خاتمة:

البحث في الفواعل غير الدولية يعطي صورة مبدئية عن انسحاب الفواعل الدولية الأساسية الأخرى، الدول والمنظمات الحكومية والدولية لكن الممارسات السياسية تظهر وجود شبكة من العلاقات، التي تربط هذه الفواعل مع بعضها البعض أفقيا وعموديا، فلا الدولة تفقد سلطتها ولا الفواعل غير الدولية تأخذ مكانها: بل أن هناك نوع من تفويض صلاحيات في قضايا معينة وتكاملا وظيفيا مع بعض الفواعل الأخرى، لأن البعض الآخر (الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة) يجبر الدول على تبني سياسات محددة مما يجعل الدول تعمل بشكل أفضل . من خلال بحثنا في هذا الموضوع تجلى لدينا أن بروز الفواعل غير الدولية إلى الساحة الدولية لم يكن بمحض الصدفة بل قد هيأت العديد من العوامل الأرضية لذلك على غرار العولمة، عولمة الاقتصاد السياسي وحركة التكنولوجيا والمعلومات من حيث عدم تواسقها فضلا عن ثورة الأفكار.

على الرغم من كل هذا الرفض لمفهوم الفواعل غير الدولية إلا أن الممارسة الفعلية للعلاقات الدولية تؤكد على قوة هذه الفواعل وقدرتها على التأثير في السياسة الدولية وأن بإمكانها التفاعل مع مختلف تشكيلات السياسة الدولية بفضل الفعالية في أداء نشاطاتها وسلطتها الشرعية وقدرتها على الضبط السياسي، الاجتماعي والاقتصادي،

كما أنها تتمتع بمجموعة خصائص وسمات تمكنها من إدارة نشاطاتها وحشد الدعم الموارد لتحقيق أهدافها فضلا عن استقلاليتها في صنع واتخاذ قراراتها. إن تطور دور الفواعل غير الدولية من دور هامشي كمراقب لمختلف التفاعلات الدولية واستعطاف الدول لحشد الدعم للقيام بنشاطاتها إلى لعب دور استشاري ثم المشاركة في صياغة القوانين لهو أمر يبعث على رفع مستوى التوقعات بخصوص دور أكبر للفواعل غير الدولية في وضع القواعد والمعايير ومنه كلما زاد انخراط الفواعل غير الدولية في التفاعلات العالمية كلما زادت قوة وتأثير الفواعل

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

1. أدمام، ش. (أفريل, 2014). الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية. سياسات عربية.
2. العتبي، م.ع. (2009). منظمات المجتمع المدني النشأة والآليات، أدوات العمل وتحقيق الأهداف. الحوار المتمدن.
3. بن عنتر، ع. ن. (2002). الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني. مجلة شؤون الأوسط.
4. زياني، ص. وبن سعيد، م. (2010). مدخل إلى الاصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي. دار قانة للنشر والتجليد.
5. زقاغ، ع. (2009). النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر.
6. لموثي، ط. وبخوش، س. (2015). نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.

ثانيا المراجع الأجنبية:

1. Arts,B. (2005). *Non -State Actors in Global Environmental Governance: New arrangements beyond the state* .palgrave.
2. Ataman, M. (2003). The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States. Turkish Journal of Internnational Relations.
3. Bruce Hall, R. j.Biersteker, T. The emergence of private authority in global governance : cambridge.
4. Falkner, R. (2011). Global governance- the rise of non-state actors. Copenhagen: European Environment AGENCY.
5. Laporte, T. (2012). The Legitimacy and Effectiveness of Non-State Actors and The Public Diplomacy Concept.
6. L.Levy, D. and Prakash, A. (2003, august). Bargains old and new: Multinational corporations in Global Governance. Business and politics.
7. Mertus, J.(2000). CONSIDERING NON STATE ACTORS IN THE NEW MILLENNIUM:TOWARD EXPANDED PARTICIPATION IN NORM GENERATION AND NORM APPLICATION . *INTERNATIONAL LAW AND POLITICS*.
8. National Interligence Council. (2007). Non State Actors: Impact on International Relations and Implications for the United States.
9. Wangner, M. (2009, january). Non State Actrs.
10. Wijninga, P. Thew, W. Jan Harku, O. (2014). State and Non-State Actors.
11. Wil Paley, A. (2008). Non-State Actors in International Politics a Theory Framework. New York ، political science.